**متأخرو الأشاعرة والماتريدية**

***بحث فى : توحيد الصفات***

 *إعداد / عادل محمد فتحي*

*قسم الدعوة وأصول الدين*

*كلية العلوم الإسلامية – جامعة المدينة العالمية*

*شاه علم - ماليزيا*

*adel.mater@mediu.ws*

**خلاصة هذا البحث فى : متأخرو الأشاعرة والماتريدية**

**الكلمات الافتتاحيه : يقول، الماتريديه، الاشاعره**

* **.*المقدمة***

**الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه والتابعين ، سوف نقوم في هذا البحث بمعرفة متأخرو الأشاعرة والماتريدية**

* ***. موضوع المقالة***

منهم من يقول بإثبات سبع صفات فقط أو ثمان ونفي ما عداها. وهذا قول المتأخرين من الأشاعرة والماتريدية الذين لم يثبتوا من الصفات إلا ما أثبته العقل فقط، وأما ما لا مجالَ للعقل فيه عندهم، فتعرضوا له بالتأويل والتعطيل ولا يستدل هؤلاء بالسمع في إثبات الصفات، بل عارضوا مدلوله بما ادعوه من العقليات.

وهذا القول لمتأخري الأشاعرة إنما تلقوه عن المعتزلة، لما مالوا إلى نوع التجهم، بل الفلسفة، وفارقوا قول الأشعري وأئمة الحديث، الذين لم يكونوا يقرون بمخالفة النقل للعقل، بل انتصبوا لإقامة أدلة عقلية توافق السمع، ولهذا أثبت الأشعري الصفات الخبرية بالسمع، وأثبت بالعقل الصفات العقلية التي تُعلم بالعقل والسمع فلم يثبت بالعقل ما جعله معارضًا للسمع، وأثبت بالسمع ما عجز عنه العقل.

وهؤلاء خالفوه وخالفوا أئمةَ أصحابه في هذا وهذا، فلم يستدلوا بالسمع في إثبات الصفات، وعارضوا مدلوله بما ادَّعوه من العقليات. فالصفات الثبوتية عند متأخري الأشاعرة هي: الحياة، والعلم، والقدرة، والإرادة، والسمع، والبصر، والكلام، وزاد الباقلاني وإمام الحرمين الجويني صفة ثامنة هي الإدراك.

والصفات الثبوتية عند الماتريدية هي ثمان: الحياة، والعلم، والقدرة والإرادة، والسمع، والبصر، والكلام، والتكوين. وهم قد خصوا الإثبات بهذه الصفات دون غيرها؛ لأنها هي التي دلَّ العقل عليها عندهم، وأما غيرها من الصفات فإنه لا دليلَ عليها من العقل عندهم، فلذا قالوا بنفيها. وهؤلاء لا يجعلون السمع طريقًا إلى إثبات الصفات، ولهم فيما لم يثبتوه طريقان:

**أ.** منهم من نفاه.

**ب.** ومنهم من توقف فيه، فلم يحكم فيه بإثبات ولا نفي، ويقولون: بأن العقل دلَّ على ما أثبتناه ولم يدل على ما توقفنا فيه، وبهذا يُعلم أنه ليس عند هؤلاء من الإثبات إلا الصفات السبع التي يسمونها صفات المعاني، وهي: الحياة، والعلم، والقدرة، والإرادة، والسمع، والبصر، والكلام، وما عداها من الصفات الثبوتية لا يثبتونها ولهم في نصوصها أحد طريقين، إما التأويل أو التفويض، وفي هذا يقول قائلهم:

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| وكل نص أوهم التشبيها | \* | أوِّله أو فوض ورم تنزيها |

دين الله وسط بين الغالي فيه والجافي عنه، وقد عُرف عن أهل السنة وسطيتهم في جميع أمور الدين بما في ذلك مسائل العقيدة، والتي من بين أهم مسائلها مسألة الإيمان بأسماء الله وصفاته.

ووسطية أهل السنة في هذا الباب بيّنة بين الغلاة من المشبهة، والجفاة من المعطلة. الأمر الذي يشهد لمنهج أهل السنة والجماعة بأنه المنهج الأسلم والأعلم والأحكم؛ وذلك لموافقته لنصوص الكتاب والسنة وفهم السلف الصالح من هذه الأمة.

وبحمد الله كان متمسك أهل السنة في هذا الباب وغيره من مسائل الدين بهذه الأصول الثابتة التي بها يفصل النزاع بين الناس، فالناس لا يفصل بينهم النزاع إلا الشرع المنزل، فلا يمكن الفصل بينهم بالرد إلى عقولهم وأهوائهم، إذ لكل واحد منهم عقله وهواه، ولو تركوا لعقولهم لزعم كل واحد منهم أن عقله أداه إلى ما ينازعه فيه الآخر. ومن المعلوم أن العقل المجرد لا يمكنه إدراك ما يستحقه الله تعالى من الأسماء والصفات على وجه التفصيل، فوجب الرجوع في علم ذلك إلى نصوص القرآن والسنة.

فمن فضل الله ونعمته أن تعرف لعباده عن طريق ما أخبر به من أسمائه وصفاته الواردة في القرآن والسنة، فهما مليئان بالنصوص الصريحة الدالة على أسمائه وصفاته، وتلك النصوص هي من الوضوح والكثرة بمكان؛ بحيث يستحيل إنكارها وتأويلها والتلاعب بنصوصها. وكلما ازداد المسلم اطلاعًا ومعرفةً بتلك النصوص وما دلت عليه، لم يزده إنكار أهل الباطل لها إلا ثباتًا على الحق، واحتقارًا لمذهبهم، ويقينًا بفساد معتقدهم وبطلانه.

ولقد جاءت رسالة النبي  بإثبات الأسماء والصفات إثباتًا مفصلًا على وجه أزال الشبهة وكشف الغطاء، وحصل العلم اليقيني، ورفع الشك، فثلجت له الصدور، واطمأنت به القلوب، واستقر الإيمان في نصابه، ففصلت الأسماء والصفات والنعوت والأفعال أعظم من تفصيل الأمر والنهي، وقررت إثباتها أكمل تقرير في أبلغ لفظ.

وهذه الأصول الكلية هي التي ميزت عقيدة أهل السنة عن عقائد خصومهم، فضمنت لهم -بحمد الله- صحة المعتقد وسلامة المنهج. قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "لا بد أن يكون مع الإنسان أصول كلية يرد إليها الجزئيات؛ ليتكلم بعلم وعدل،ثم يعرف الجزئيات كيف وقعت، وإلا فيبقى في كذب وجهل في الجزئيات،وجهل وظلم في الكليات، فيتولد فساد عظيم.

وما ضل مَن ضل في هذا الباب وغيره إلا بتركه لتلك الأصول الكلية التي يجب الإيمان بها في جميع مسائل الدين كبيرها وصغيرها، فالسعيد من لزم السنة وآمَن وسلم بكتاب الله  وسنة نبيه محمد  وفهم السلف الصالح.

قال الإمام أحمد: اعلم رحمك الله، أن الخصومة في الدين ليست من طريق أهل السنة، وأن تأويل مَن تأول القرآن بلا سنة تدل على معنى ما أراد الله منه، أو أثر عن أصحاب رسول الله  ويعرف ذلك بما جاء عن النبي  أو عن أصحابه -رضي الله عنهم- فَهُم شاهدوا النبي  وشهدوا تنزيلَه، وما قصه الله له في القرآن، وما عنَى به، وما أراد به أخاصٌّ هو أم عام.

فأما من تأوله على ظاهره بلا دلالة من رسول الله  ولا أحد من الصحابة ضل عن سواء السبيل، وهذا تأويل أهل البدع؛ لأن الآية قد تكون خاصةً ويكون حكمها حكمًا عامًّا ويكون ظاهرها على العموم، وإنما قُصدت لشيء بعينه، ورسول الله  هو المعبر عن كتاب الله وما أراد، وأصحابه أعلم بذلك منا؛ لمشاهدتهم الأمر، وما أريد بذلك.

فهذه العبارة وما حوته من قواعد رسمت منهجَ أهل السنة والجماعة، ذلك المنهج الذي لم يتغير باختلاف المسائل ومرور العصور وتعدد الأجيال.

 بيان الآثار الفاسدة المترتبة على التأويل الباطل:

إن للتأويل الفاسد آثارًا سيئةً، ومخاطرَ عظيمةً، تعود إلى الإسلام والمسلمين. وأهم هذه الآثار ما يلي:

1. أن التأويل الفاسد يناقض الإيمانَ بأخبار الرسول ، وذلك أن حقيقة الإيمان برسالة النبي  هي تصديقه فيما أخبر، وطاعته فيما أمر، والانتهاء عما عنه نَهَى وزجر، وأهل التأويل لم يسلموا له في شيء من ذلك، بل دخلوا بعقولهم وآرائهم في شئونه التشريعية، وحرفوا نصوصه الخبرية، وعزلوها عن مدلولاتها الحقيقية.
2. فحوى هذا التأويل أن في نصوص الشرع ما ظاهره باطل وكفر؛ فالمتعرض لنصوص الشريعة من غير برهان من الشريعة ذاتها سيِّئ الظن بالله ورسوله وشرعه، حيث يزعم بمقاله أو بحاله أن الله سبحانه أنزل على خلقه كتابًا وخاطبهم رسوله  بسنة في ألفاظها ما يضلهم ظاهره.
3. التأويل الفاسد لازمه اتهام الشارع بكتمان الحق، وعدم نصح الخلق؛ والله تعالى يقول: {ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ} [المائدة: 3] ويقول سبحانه: {ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ} [المائدة: 67].
4. أن التأويل الفاسد إعراضٌ عن نصوص الوحي كما فهمهما السلف الصالح؛ ويظهر هذا الأثر السيئ إذا علمنا أن الإعراض عن النصوص طبقًا لفهم السلف الصالح، إنما هو في الحقيقة إلغاء للشريعة، واستبدال بها الآراء والعقول المريضة؛ ومَن تبع غير سبيلهم دخل في عموم قوله تعالى: {ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ} [النساء: 115].
5. أن التأويل الفاسد أصل كل بدعة ظهرت في الإسلام؛ وذلك أن أصول البدع ترجع إلى مخالفة النص، وعدم الالتزام بمقتضاه، وكان التأويل الباطل أكبرَ عقبةٍ وضعها المبتدعة على طريق العمل بالنصوص الشرعية، فكان بَدهيًّا أن يكون التأويل هو أساس كل بدعة ظهرت في الإسلام.

**المراجع والمصادر**

1. **تقي الدين أحمد عبد الحليم بن تيمية ، مجموع الفتاوى، جمع وترتيب/ عبد الرحمن بن قاسم، المدينة المنورة، طبع مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف, عام 1416هـ.**
2. **علي بن علي بن محمد بن أبي العز الحنفي ، شرح العقيدة الطحاوية، تحقيق د/ عبد الله التركي وشعيب الأرنؤوط، بيروت، الطبعة العاشرة مؤسسة الرسالة، 1417هـ.**
3. **محمد بن خليفة التميمي ، معتقد أهل السنة والجماعة في أسماء الله الحسنى ، الرياض، مكتبة أضواء السلف الطبعة الأولى، 1419هـ.**
4. **محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية ،الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة، تحقيق: علي بن محمد الدخيل الله، الرياض، دار العاصمة، 1998م.**
5. **محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية ، اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية، دار الكتب العلمية, 2003م.**
6. **هبة الله بن الحسن اللالكائي ، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، تحقيق ، أحمد سعد حمدان، الرياض، دار طيبة، 1982م.**
7. **محمد بن إسحاق بن خزيمة ، كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل ، تحقيق: عبد العزيز الشهوان، الرياض، دار الرشد للنشر والتوزيع،1987م.**
8. **محمد ناصر الدين الألباني ، مختصر العلو للعلي الغفار ، المكتب الإسلامي، 1980م.**
9. **محمد بن صالح بن عثيمين ، القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى، تحقيق: أشرف عبد المقصود، القاهرة، مكتبة السنة، 1993م.**
10. **إبراهيم البريكان ، القواعد الكلية للأسماء والصفات عند السلف ، الدمام، دار ابن القيم، 2004م**
11. **عمر سليمان الأشقر ، الأسماء والصفات في معتقد أهل السنة والجماعة، الأردن، دار النفائس للنشر والتوزيع، 1992م.**
12. **أحمد عبد الرحمن القاضي ، مذهب أهل التفويض في نصوص الصفات "عرض ونقد"، الرياض، دار العاصمة، 1995م.**
13. **عبد الرحيم السلمي ، حقيقة التوحيد بين أهل السنة والمتكلمين، الرياض، دار المعلمة للنشر والتوزيع، 2000م.**